بسم الله الرحمن الرحيم

العلة
في نظر النحاة

إعـداد
دكتورة / خديجة أحمد محمد عويعة
المدرس بقسم اللغويات بالكلية

العلة فى نظر النحاة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي خير من نطق بالفصحى وتسلم ذروة البيان ، وبهديه اهتدى الإنسان ، وعلى آله وصحبه ومن والاه بإحسان ... وبعد

فقد اهتم قدامى النحاة بدقائق اللغة ، واشتغلوا بكل خاطرة ترد على ذهن الباحث المعاصر ، حتى أنهم لم يتركوا للمحدثين إلا جمع الشتات وتحصيل الفوات لدى بعضهم ، أو الانتصار لرأى دون سواه ، مع الاستشهاد عند الترجيح من كتب الأقدمين أيضاً . والترجيح عمل عقلي يقوم به المشتغلون بعلوم العربية ، وبخاصة علماء النحو والصرف .

ومما تناوله القدامى بالذكر " العلة في النحو " إلا أن التناول لدى كل عالم كان مختلفاً بحسب قبضه وبسطه ، وطول نظره وقصره ، وكان التناول أيضاً بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة . وماحالهم إلا كحال صيادين غاصوا في لجج البحر ، فأدرك كل منهم شيئاً من لآلئه ، له قيمته فى ذاته .

والبحث عن العلة أو السبب طبيعة فى الإنسان ، والعقل المفكر هو الذى يتتبع ويجمع ماتشابه منها لينتهى إلى حكم عام ، فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية .

ومن ثم كان اختيارى لهذا الموضوع ، فحثثت الخطا في البحث عن المراجع والمصادر التى يمكن الاستعانة بها ، وأخذت في الاطلاع عليها . وبعد ما تيسر من الاطلاع شعرت أننى ألمت بالموضوع ، فوضعت العناصر التى يمكننى السير عليها ، وتتلخص فيما يلى :-

(١) مفهوم العلة ودلالتها فى اللغة والاصطلاح .

(٢) أقسام العلة .

(٣) العلة فى القرنين الثانى والثالث من الهجرة .

(٤) العلة فى القرن الرابع الهجرى والقرون التالية له .

(٥) عرض نماذج لبعض تعليلات النحاة .

مفهوم العلة ودلالتها فى اللغة والاصطلاح

العلة لغة : ـ

: " المرض الشاغل ، والجمع علل مثل سدْرَة وسِدَر ... ومنه إعلالات الفقهاء واعتلالاتهم " (١) .

وزاد الرازى أنها : " حدث يشغل صاحبه عن حاجته . كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول " (٢) .

وذكر ذلك ابن منظور فى لسان العرب ، وزاد بأن العلة قد توضع موضع العذر فقال : " في حديث عاصم بن ثابت : ماعلتى وأنا جلد نابل ؟ أى : ماعذرى في ترك الجهاد ومعى أهبة القتال . فوضع العلة موضع العذر .

وذكر كذلك أن العلة قد تأتى بمعنى السبب فيقال : هذا علة لهذا : أى سبب ، وقد تأتى بمعنى الحال ، فيقال : على علاته : أى على كل حال (٣) .

وتعرض حجة الإسلام الغزالى لتعريفها فى اللغة فقال : " العلة فى الأصل ما يتأثر المحل بوجوده ، ولذلك سمى المرض علة " (٤) .

فالعلة فى اللغة يدور معناها حول كل مايغير حال الشيء ، أو يكون سبباً فى تغييره عن الوجه الذي كان عليه أولاً ...

فالمريض مثلاً كان سالماً ، ولكن المرض غيره عن وجه السلامة إلى غيره ...

والعلة اصطلاحاً : ـ

هي الوصف الذى يكون مظنة وجه الحكمة فى اتخاذ الحكم .

أو هى : الأمر الذى يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت فى كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة (٥) .

---

(١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعى . تحقيق عبد العظيم الشناوى . مادة " علل " ط دار المعارف .
(٢) مختار الصحاح للرازى ترتيب محمد خاطر ط دار المعارف . مادة (ع ل ل) .
(٣) لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف . مادة (ع ل ل) .
(٤) شفاء الغليل للغزالى صـ ٢٠ .
(٥) النحو العربى . العلة النحوية نشأتها وتطورها ، د. مازن المبارك ص٩٠ ط دار الفكر .

ونلاحظ أن هناك ارتباطا بين التعريف اللغوى للعلة والتعريف الاصطلاحى لها ، فهى فيهما موضوعة لتغيير الشيء عن حاله الأول إلى حال آخر وجد بوجودها .

فقد ذكر الزركشى أن هناك مناسبة بين التعريف اللغوى بالمرض وبين التعريف الاصطلاحى لأن تأثيرها فى الحكم كتأثير العلة فى ذات المريض ، أو لأنها ناقلة حكم الأصل إلى الفرع كالانتقال بالعلة من الصحة إلى المرض . وأما على مراعاة أن العلة مأخوذة من العَلَل – وهو معاودة الشرب – فإن المناسبة فيه هى أن المجتهد يعاود فى إخراجها النظَر بعد النظر ، أو لأن الحكم يتكرر بتكرر وجودها . (١)

الفرق بين العلة والسبب : ـ

يرى الامام أبو هلال العسكرى أن هناك فرقاً بين العلة والسبب فقال : ـ

" أن من العلة ما يتأخر عن المعلول كالربح وهو علة التجارة يتأخر ويوجد بعدها والدليل على أنه علة لها أنك تقول : إذا قيل لك لِمَ تتجر قلت : للربح . وقد أجمع أهل العربية أن قول القائل لم مطالبة بالعلة لا بالسبب ، فإن قيل ما أنكرت أن الربح علة لحسن التجارة وسبب له أيضاً . قلنا أول ما فى ذلك أنه يوجب أن كل تجارة فيها ربح حسنة ، لأنه قد حصل فيها علة الحسن كما أن كل ما حصل فيه ربح فهو تجارة .

والسبب لا يتأخر عن مسببه على وجه من الوجوه . ألا ترى أن الرمى الذى هو سبب لذهاب السهم لا يجوز أن يكون بعد ذهاب السهم .

والعلة فى اللغة ما يتغير حكم غيره به ، ومن ثم قيل للمرض علة ، لأنه يغير حال المريض . ويقال للداعى إلى الفعل علة له . تقول فعلت كذا لعلة كذا .

وعند بعض المتكلمين أن العلة ماتوجب حالاً لغيره كالكون والقدرة ، ولا تقول ذلك فى السواد لما لم يوجب حالاً . والعلة فى الفقه ما تعلق الحكم به من صفات الأصل المنصوص عليه عند القايس " . (٢)

---

(١) البحر المحيط : ٥ / ١١١ .

(٢) الفروق اللغوية لأبى هلال العسكرى صـ ٥٦ : ٥٧ ضبط وتحقيق جسام الدين القدسى .

أقسام العلة : ـ

اختلفت أقسام النحاة للعلة بحسب اختلاف نظرة النحاة إلى جوانب تلك العلة . فمنهم من قسّم العلة على أساس نظرته إلى الارتباط بين العلة وغايتها كالزجاجي .

فقد قسم الزجاجي (المتوفى سنة ٣٣٧هـ) العلل النحوية إلى ثلاثة أقسام هى : ـ

(١) علل تعليمية .

(٢) علل قياسية .

(٣) علل جدلية نظرية .

فأما التعليمية : فهى التى يتوصل بها إلى تعلمُّ كلام العرب ، فمن هذا النوع من العلل قولنا : إن زيداً قائم ، إن قيل : بم نصبتم " زيداً " ؟ قلنا : بـ " إنَّ " لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونعلمه ... فهذا ومأشبهه من نوع التعليم ، وبه ضبط كلام العرب [١] .

وأما القياسية : فأن يقال لمن قال نصبت زيداً بإن فى قوله : إن زيداً قائم . ولمَ وجب أن تنصب " إن " الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول ، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته ، فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول لفظاً ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً ، فهى تشبه من الأفعال ماقدم مفعوله على فاعله نحو : ضرب أخاك محمد ، ومأشبه ذلك .

وأما العلة الجدلية النظرية : ـ

فكل مايعتل به فى باب " إن " بعد هذا ، مثل أن يقال : فمن أى جهة شابهت

---

(١) الإيضاح فى علل النحو لأبى القاسم الزجاجي : صـ ٦٤ بتصرف تحقيق د. مازن المبارك .

هذه الحروف الأفعال ؟ وبأى الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية أم المستقبلية أم الحادثة في الحال ..... وما إلى ذلك من الأسئلة . وكل شيء اعتل به المسئول جواباً عن هذه المسائل ، فهو داخل في الجدل والنظر [1] .

والزجاجى فى تقسيمه – للعلة النحوية – السابق متأثر – فيما أظن – بابن السراج (المتوفى ٣١٦ هـ) . ذلك لأننا وجدنا أن الغرض من تأليف ابن السراج كتابه المسمى بـ " الأصول فى النحو " هو " ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط . وذكر الأصول والشائع ...[2] " ، وقد ذكر ابن السراج فيه أن اعتلالات النحاة على ضربين : ـ

(١) ضرب منها هو المؤدى إلى كلام العرب [3] ، كقولنا : كل فاعل مرفوع .

(٢) وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً ، ... وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما تستخرج من حكمتها فى الأصول التى وضعتها وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات [4] .

كذلك قسم ابن جنى اعتلالات النحويين إلى ضربين : ـ

أحدهما : واجب لابد منه ، لأن النفس لاتطيق فى معناه غيره .

والآخر : مايمكن تحمله ، إلا أنه على تجشم واستكراه له .

وقد مثّل للنوع الأول " وهو مالابد للطبع منه " بقوله : قلب الألف واواً للضمة قبلها ، وياء للكسرة قبلها . أما الواو فنحو قولك فى سائر : سويئر ، وفى ضارب

---

(١) المرجع السابق : صـ ٦٥ بتصرف .

(٢) الأصول في النحو لابن السراج : ٣٦/١ مؤسسة الرسالة .

(٣) الأصول في النحو : ١ / ٣٥ . وقد أطلق السيوطى على هذا الضرب اسم " العلة " . انظر الاقتراح فى أصول النحو للسيوطى صـ ٥٨ حيدر آباد.

(٤) الأصول : ١ / ٣٥ .

ضويرب ، وأما الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس وتكسيره : قريطيس ، وقراطيس . فهذا ونحوه مما لابد منه من قبل أنه ليس فى القوة ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة فقلب الألف على هذا الحد علته الكسرة والضمة قبلها . فهذه علة برهانية ولا لبس فيها ، ولا توقف للنفس عنها [1] .

وقد مثل للنوع الثانى " وهو مايمكن تحمله على تجشم واستكراه له " بقوله : " وليس كذلك قلب واو عصفور ونحوه ياء إذا انكسر ماقبلها نحو عصيفير وعصافير ، ألا ترى أنه قد يمكنك تحمل المشقة فى تصحيح هذه الواو بعد الكسرة ؛ وذلك بأن تقول : عصيفِوْر وعصافِوْر . وكذلك : موسر وموقن وميزان وميعاد ، لو أكرهت نفسك على تصحيح أصلها لأطاعتك عليه وأمكنتك منه وذلك قولك موزان وموعاد ، ومُيْسر ومُيْقن [2] .

ثم ظهر فى القرن السادس تقسيم آخر على يد " ابن مضاء القرطبى " فقد قسم ابن مضاء القرطبى العلل تقسيماً يشتمل على التقسيمات السابقة بل هو مستمد منها – كما يبدو لى – بدليل ما يأتى :-

(١) العلل الأول : وبمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب مثل : كل فاعل مرفوع .

(٢) العلل الثوانى والثوالث: هى المستغنى عنها والتى لا حاجة للنطق بها . ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة [3] .

وتأثر السيوطى كذلك بمن سبقه من النحاة فى تقسيم العلة النحوية فقال : " اعتلالات النحويين صنفان :-

(١) علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم .

---

(١) الخصائص لابن جنى . تحقيق محمد على النجار : ١ / ٨٩ ط الهيئة العامة المصرية .
(٢) المرجع السابق والصفحة .
(٣) الرد على النحاة صـ ١٣١ تحقيق د. شوقى ضيف ط دار المعارف .

(٢) وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم فى موضوعاتهم [١] .

وقد ذكر السيوطى أن " ابن مكتوم " قد عدَّد علل الصنف الأول إلى : " علة سماع - علة تشبيه - علة استغناء - علة استثقال - علة فرق - علة توكيد - علة تعويض - علة وجوب - علة جواز - علة تغليب - علة اختصار - علة تخفيف - علة أصل .... " وما إلى ذلك . وأما الصنف الثانى فقد ذكر أن ابن السراج بينه فى الأصول بأنه هو المسمى بـ علة العلة ، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما يستخرج منها حكمتها فى الأصول التي وضعتها [٢] .

وبالنظرة المتأنية فى تقسيم النحاة للعلة نكشف النقاب عن أن التغاير يكون فى اللفظ ، بينما المضمون واحد ، أو إن شئت فقل إن هذه التقسيمات جميعاً تنبع من معين واحد وترمى إلى غاية واحدة ...

فالعلة عند ابن السراج هى العلة التعليمية عند الزجاجى ، والواجبة عند ابن جنى ، والعلل الأول عند ابن مضاء ، والمضطردة عند السيوطى . وعلة العلة عند ابن السراج هى " القياسية والجدلية النظرية " عند الزجاجى ، ومايمكن تحمله مع تجشم واستكراه عند ابن جنى ، والعلل الثوانى والثوالث عند ابن مضاء ، وغير المضطردة عند السيوطى .

لذلك يذكر صاحب الأصول فى النحو أنه يمكن أن يوضع كل ماذكروه فى نوعين هما : -

(أ) علل يعرف بها كلام العرب ويعرف بها ضبطه .

(ب) علل لا يعرف بها كلام العرب وإنما تبين الحكمة والمقاصد والأغراض[٣] .

---

(١) أصول النحو العربى د. محمد عيد صـ ١٣٨ .
(٢) الاقتراح للسيوطى : صـ ٥٦ ومابعدها وانظر أصول النحو العربى صـ ١٣٨ : ١٤٠ بتصرف .
(٣) أصول النحو العربى : صـ ١٤٠ ومابعدها .

العلة فى القرنين الثانى والثالث من الهجرة

يرى البعض أن للفلسفة اليونانية والمنطق اليونانى أثر كبير فى الدراسات اللغوية والنحوية قديما .... ولعل من أبرز وجوه هذا الأثر سيادة مبدأ التعليل فى البحوث التى تناولتها هذه الدراسات ... فلكل ظاهرة لغوية أو نحوية تقريباً لابد من علة يعتل بها ، أو سبب يرجع إليه ...

وظاهرة التعليل كانت مثار اهتمام اليونانين منذ القدم ، حتى إننا لنجده عندهم وصل إلى درجة علمية عالية فى التنظيم والترتيب ، وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على أن التعليل ظاهرة قديمة كانت مجالاً للبحث والدراسة .

وإذا تطرقنا لظاهرة التعليل عند العرب فنجد أن التعليل قد نشأ مبكراً موافقاً للحكم النحوى منذ وجد ...

ومما وجه النحاة إلى التعليل - مبكراً - أن النحو ولد بالبصرة التى عرفت فلسفة اليونان ، وذاعت فيها المذاهب الكلامية ، فتأثر النحاة بذلك ، وأخذوا يبحثون عن سر ورود التراكيب والمفردات [1] . والراجح عندى أن العرب عرفت العلة بالسليقة حتى أتى مدونوا القواعد من علماء النحو العربى فأبرزوها فى كتاباتهم .

والمصدر الذي نعتمد عليه في تأريخ العلة فى بدايتها الأولى هو كتاب سيبويه حيث إنه أول كتاب نحوى مدون وصل إلينا . وهذا الكتاب جامع لآراء سيبويه ومن سبقوه .فقد أحصى الأستاذ على النجدى ناصف عدد الروايات التى رواها سيبويه عمن سبقه - وقد رتبهم بحسب كثرة الرواية عنهم كالآتى : " الخليل بن أحمد روى عنه ٥٢٢ مرة ، ويونس بن حبيب روى عنه ٢٠٠ مرة ، والأخفش روى عنه ٤٧ مرة ، وأبو عمرو بن العلاء روى عنه ٤٤ مرة ، وعيسى بن عمر روى عنه ٢٢ مرة ، وأبو زيد الأنصارى روى عنه ٩ مرات ، وهارون بن موسى روى عنه ٥ مرات ، وعبد الله بن أبى اسحاق الحضرمى روى عنه ٤ مرات [2] .

---

(١) من توجيهات الاستاذ الدكتور محمد عبد الله سعادة .

(٢) سيبويه إمام النحاة للاستاذ على النجدى ناصف . ط القاهرة ١٩٥٣ .

ويعد الخليل بن أحمد المؤسس الحقيقى لعلم النحو العربى ، وكل مايتصل به من نظرية العوامل والمعمولات ، وبكل مايسنده من سماع وتعليل وقياس سديد . فقد كان أول من بسط القول فى العلل النحوية بحيث استرعى انتباه بعض معاصريه فقيل له : أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام فى عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمست ، وإن تكن هناك علة له فمثلى فى ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة ، فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شىء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ... وجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ... " فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هى أليق مما ذكرته للمعلول فليأت بها " [1] .

ويفهم من نص الخليل السابق " أن العلل قامت فى عقول العرب ونياتهم عند النطق ، والنحاة يعللون لما قام في النيات والعقول " [2] . وهذا دليل على أن العرب لم يأخذوا العلة عن اليونان .

ويؤيد هذا الفهم ماذكره الأنبارى عن العلة فيقول : " العلة دليل على الحكم بجعل جاعل " [3] وجاعل العلل هو باحث النحو لتأييد الحكم المذكور والمنقول عن العرب .

كما يفهم من نص الخليل أيضاً : الدعوى الصريحة لغيره بالاتيان بعلل أخرى إن لم تكن علته لائقة – وبهذا يفتح الخليل باب التعليل على مصراعيه لكل من جاء بعده ، فأخذوا يطلبون لكل قاعدة علة ، ولم يكتفوا بالعلة التى هى مدار الحكم ، فقد التمسوا عللاً وراءها . وسيأتى تفصيل ذلك عند عرض العلة في نظر النحاة .

---

(١) الإيضاح فى علل النحو : الزجاجى صـ ٦٥ ومابعدها تحقيق مازن المبارك .
(٢) أصول النحو العربى : صـ ١٤٣ د. محمد عيد .
(٣) الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة للأنبارى صـ ١١٣ تحقيق سعيد الأفغانى .

والمتتبع لهذه الظاهرة تتبعاً تاريخياً يرى عدم الاسراف فيها فى القرن الثانى الهجرى . فقد كان أسلوب النحاة فى التعليل يغلب عليه الجزم والتقرير . وكان التعليل يأتى طبعياً متمكناً مستقراً فى قراره غير قلق ولا نافر ...

ولم لا وهم يعتمدون فى تعليلهم على ماتوفر فى أنفسهم من سلامة ذوق العرب ورفاهية حسهم وحبهم للتخلص من الثقل والزيادة غير المفيدة . فالتعليل عند سيبويه مثلاً " ليس أكثر من إلحاق الحكم النحوى بعلة يلقيها صاحبها بأسلوب الأستاذ المقرر أو العالم الواثق ... فلا يتخيل رداً عليه ، ولا يفترض نقضاً ... وأبعد ماوصل إليه من الافتراض والتخييل هو أن يقول مثلاً على سبيل الإحاطة والاستقصاء : " إذا سميت رجلاً بعين أو أذن فتحقيره بغير هاء ، وإذا سميت امرأة بضربت ثم حقرت لقلت ضُرَيْبة ..." (١) .

كما كان النحاة يربطون بين المعنى والإعراب ، ويراعون ذلك فى تعليلاتهم ، وكانت تعليلاتهم مستمدة من روح اللغة معتمدة علي كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان ، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها .. ولم تكن ذات طبيعة فلسفية .

يقول الاستاذ على النجدى ناصف : " كان سيبويه يستمد تعليلاته من كل مايمكن أن تستمد منه التعليلات إلا حقائق الفلسفة وقضايا العلوم ، فهذه وتلك مما لم يكن بلغ أشده بعد ، فيكون له في النحو أثر ، وفى تفكير النحويين عمل على نحو ما كان له بعد ذلك فى شتى الأجيال والعصور ... " (٢) .

هذا وقد ظهر في القرن الثالث الهجرى من العلماء من أفرد العلل بالتأليف وخصصوا لها كتباً مطولة ، فألف تلميذ سيبويه " محمد بن المستنير " المشهور بـ " قطرب " المتوفى سنة ٢٠٦ هـ كتاب " العلل في النحو " - وإن كان كتابه هذا لم يصل إلينا - إلا أن المتأخرين من النحاة ذكروا بعض آرائه في كتبهم .

---

(١) النحو العربى : دكتور مازن المبارك صـ ٦٤ بتصرف ط دار الفكر ، ونص سيبويه بالكتاب : ٣ / ٤٥٥ ، ٤٨٤ .
(٢) سيبويه إمام النحاة للأستاذ على النجدى ناصف : صـ ١٦٨ .

فكان يعلل مثلاً لظاهرة الترادف فى اللغة بقوله : " إنما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد ليدلوا علي اتساعهم في كلامهم ، كما زاحفوا في أجزاء الشعر ليدلوا علي أن الكلام واسع عندهم وأن مذاهبه لاتضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب " (١) .

وألف " بكر بن محمد المازنى " المتوفى سنة ٢٤٩ هـ كتاباً في علل النحو ، وإن كان لم يصل إلينا أيضاً .

ولم يبلغ القرن الثالث نهايته حتى أصبحت علل النحو موضوعاً ذا قيمة ترمقه أنظار النحاة ،ويكتبون فيه ويتخذون منه وسيلة امتحان واختبار ...

العلة فى القرن الرابع الهجرى والقرون التالية له

كان القرن الرابع الهجرى قرن ازدهار العلوم وانتشار حركة الترجمة والتدوين ومن ثم فقد سنحت الفرصة للمسلمين العرب أن يتصلوا بثقافات وحضارات الأمم السابقة ، ولا سيما المنطق والفلسفة اليونانيين .. وقد علل الأستاذ أحمد أمين لسرعة انتشار المنطق اليونانى والثقافة اليونانية بصفة عامة فيقول : ـ

" ومما زاد فى أثرها أن اتصال المسلمين بها صاحب عصر تدوين العلوم العربية فتسربت الثقافة اليونانية إليها ، وصبغتها صبغة خاصة كان لها تأثير في الشكل وفي الموضوع ، أما الشكل فيرجع إلى تأثير المنطق اليونانى وقد صبغ عليها صبغة جديدة صبت فى قالبه ووضعت فى مناهجه ؛ إذ كان المنطق كما قال ابن سينا خادم العلوم ... " (٢) . وأخذ العلماء يطبقون أساليب المنطق علي أوضاع اللغة وشتان مابين المنطق العقلى وأحكامه الثابتة وبين أساليب اللغة ووسائلها المتطورة .

وإذا كان النحو العربى قد تأثر بالمنطق اليونانى والفلسفة اليونانية – من

(١) المزهر للسيوطى : ١ / ٤٠٠ وانظر : المدارس النحوية د. شوقى ضيفى ص ١١٠ .
(٢) ضحى الإسلام : أحمد أمين : ١ / ٢٧٤ ط القاهرة ١٩٣٥م .

وجهة نظر بعض المحدثين - حيث نرى الدكتور محمد عيد يقول : " تأثر التفكير في النحو العربي بالمنطق إذ تهيأت الظروف العامة التي فرضته فرضاً على علمائه ، فقد صادف الاشتغال بالمنطق دراسة ومجادلة فترة تدوين النحو في القرن الثاني الهجري ... " (١) . ويقول في موطن آخر : " .... وقد تسرب التعليل إليه - أي للنحو - متأثراً بمنطق أرسطو " (٢) .

فإن هناك من المحدثين من يجرد النحو العربي من تأثره بالمنطق والفلسفة فيرى الأستاذ على النجدي ناصف أن النحو العربي لم يعتمد علي المنطق اليوناني أو الفلسفة اليونانية وذلك حينما أشار إلي أن سيبويه كان يستمد تعليلاته من كل مايمكن أن تستمد منه التعليلات إلا حقائق الفلسفة وقضايا العلوم . وهو بذلك منصف للعقل العربي المفكر .

ويوضح الدكتور مازن المبارك الفرق بين أساليب المنطق وأوضاع اللغة فيقول : " إن الفرق بين المنطق وأساليبه واللغة وأوضاعها ليتسع إذا نحن بحثنا في أساليب اللغة الانفعالية ... " (٣) .

ومع ظهور النزعة المنطقية واختلاف الأقوال في مدى تأثر النحو العربي بتعليلات الفلاسفة والمناطقة ، استمر البحث في العلة في القرن الرابع الهجري ، ولكن مع زيادة اهتمام عن القرنين السابقين . فأفردت لها المؤلفات ، واستقصى الكلام عليها ، وتحدد هيكل العلة من تعليمية وقياسية وجدلية ، فكانت كل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابد لهامن علة عقلية ، ولم يكتفوا بالعلل القريبة ، فقد ذهبوا يغوصون على كوامن العلل ودفائنها ليستنبطوا عللاً جديدة تدل على عمق الدلالة .

---

(١) أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد : ص ٢١ .
(٢) المرجع السابق : صـ ١٣٦ .
(٣) النحو العربي : د. مازن المبارك صـ ٧٦ .

فقد ظهر مؤلف الزجاجي " الإيضاح في علل النحو " ، وأفرد ابن جنى فى كتابه الخصائص عدة مواضع للحديث عن العلة ، وأنه كان - أحياناً - لا يرتضى بتعليل السابقين له ويقول : " وعلة ذلك عندي "[1] أو كان يقول : " وأنا أرى .. "[2] .

ويكفى هذا القرن فخراً ماظهر فيه من علل نحوية على يد كل من الزجاجى وابن جنى ، وهذه العلل تعد بمثابة الجذر الأصلى للثورة التى قام بها ابن مضاء فيما بعد ، إلا أن عللهم كانت أحكم بكثير من ثورته .

أما مظهر التعليل في القرون التالية للقرن الرابع فنجده لم ينقطع بل غالى بعض العلماء وأسرفوا فى تعليلهم ، وإن لم يُفْقد من كان معتدلاً منصفاً فى تعليله ..

فأبو البركات الأنبارى كان من العلماء الذين ركبوا الشطط فى تعليلهم ، بل كان يفاخر بأنه واضع علم الجدل ، وقد ذكر أنه صنف كتابه " الإغراب فى جدل الإعراب " بناء على طلب جماعة من أصحابه أن يضيف لهم كتاباً فى قوانين الجدل والآداب التي يجب أن يسلكوها عند المناظرات والمحاورات وفى المجالس النحوية ...

وكذا السيوطى الذى يقرر أن غرضه الأصلى من تأليف كتاب " همع الهوامع " وهو " مختصر لجمع الجوامع " أن يكون : " شرحاً واسعاً جامعاً ، كثير النقول ، طويل الذيول ، جامعاً للشواهد ... والتعاليل مغتنياً بالانتقاء للأدلة والأقاويل "[3] .

ولكن هذا لا يعنى أننا عدمنا أصواتاً تنادى بعدم الإسراف فى التعليل ... فها هو ذا أبو حيان التوحيدى ينكر ما تعلق به النحاة من كثرة التعليل للظواهر اللغوية والنحوية وجلب التمارين غير العملية .

ونقل السيوطى فى همع الهوامع تعرضه لذلك في غير موضع ، فكان يقول

---

(١) الخصائص : ١ / ٩٠ .
(٢) الخصائص : ١ / ٥٦ .
(٣) مقدمة همع الهوامع .

"هذا من الخلاف الذى ليس فيه كبير منفعة "[1] ، وكان يمنع تعليل الوضعيات لأنه يؤدى إلى تسلسل السؤال [2] ... وما إلى ذلك مما سيتضح عند عرض نماذج بعض التعليلات عند النحاة فيما بعد .

وهكذا فالدعوة للتعليل من القرن الرابع والإسراف فيها بعد ذلك من القرون سنة طبيعية من سنن العقل الإنسانى ، أنه إذا ما نشأ تيار متعصب لاتجاه ما ، نشأ تيار آخر يسير فى اتجاه مضاد لهذا الاتجاه .

وبذلك يكون هؤلاء العلماء وغيرهم سبقوا ابن مضاء بفكرهم وعقلهم وقبولهم للتعليل المعقول أو إقبالهم على الاسراف فى التعليل . فلم يكن ابن مضاء مبتدعاً لدعوته ، كما يتبين لنا فيما بعد .

---

(١) همع الهوامع : ١/ ١٥ .

(٢) المرجع السابق : ١ / ٢١ . والمعنى الذى أراده أبو حيان بالوضعيات : الألفاظ التى وضعها العرب على صورة خاصة وشكل معين من غير علة للوضع ، ولا سبب سابق يدعو إلى اختيار هذه الصورة وذلك الشكل فليس هناك سبب إلا مجرد النطق المحض . انظر في ذلك النحو الوافى لعباس حس : ١ / ٩١ .

عرض نماذج لبعض تعليلات النحاة

بعد أن تناولت - باختصار - نشأة العلة وتطورها عبر القرون سأشرع فى عرض نماذج بعض تعليلات النحاة ، ومن ثنايا هذا العرض سنطبق ماذكرناه سالفاً من تطور العلة .

الخليل بن أحمد (المتوفى سنة ١٧٥هـ) :-

تعليلات الخليل بن أحمد إنما وصلتنا عن طريق تلميذه سيبويه من خلال كتابه المشهور الذى يعد العمدة لكتب النحو قاطبة ... وتتسم تعليلات الخليل بما فيها من سهولة وصفاء ، كما تتسم بقربها من روح اللغة ، إذ ليس فيها تكلف ولا تصنع ...

كان يسند دائماً مايستنبطه من القواعد والأحكام بالعلل التى تصور دقته في فقه الأسرار اللغوية والتركيبية التى استقرت فى دخائل العرب من قديم . وفى ذلك يقول الزبيدى إنه " استنبط من علل النحو مالم يستنبطه أحد ومالم يسبقه إلى مثله سابق ... " (١) .

ومن تعليلات الخليل الواردة فى كتاب سيبويه مايلى :-

" وإذا قلت : مررت بزيد وعمراً مررت به نصبت وكان الوجه ، لأنك بدأت بالفعل ولم تبتدىء اسماً تبنيه عليه ولكنك قلت : فعلت ثم بنيت عليه المفعول وإن كان الفعل لا يصل إليه إلا بحرف الإضافة . فكأنك قلت مررت زيداً . ولولا أنه كذلك ما كان وجه الكلام زيداً مررت به ، وقمت وعمراً مررت به ونحو ذلك قولك : خشنت بصدره ، فالصدر في موضع نصب وقد عملت الباء ، و" كفى بالله شهيداً بينى وبينكم " إنما هى كفى الله ، ولكنك لما أدخلت الباء عملت ، والموضع موضع نصب وفى معنى النصب وهذا قول الخليل رحمه الله " (٢) .

وقد نسب الزجاجى للخليل وسيبويه وجميع البصريين أن الإعراب أصل فى الأسماء وأن البناء أصل فى الأفعال والحروف وأن الطرفين لا يخرجان عن هذا

---

(١) المدارس النحوية لشوقى ضيف . صـ ٤٨

(٢) الكتاب : ١ / ٩٢ تحقيق عبد السلام هارون

الأصل إلا لعلة ، فعلة منع الأسماء من دخول الإعراب فيها مشابهة الحرف ، وعلة دخول الإعراب فى بعض الأفعال هى مضارعة الأسماء ، وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية ، فكل اسم رأيته معرباً فهو على أصله ، وكل اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله ، وكل فعل رأيته مبنياً فهو على أصله ، وكل فعل رأيته معرباً فقد خرج عن أصله [1] ...

ويعلل لمجيء بعض الأفعال فى القسم بمايلى : قال سيبويه : " وسألته - أى الخليل - عن قوله لتفعلن إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها مايحلف به ؟ فقال : إنما جاءت على نية اليمين وإن لم يتكلم بالمحلوف به " [2] .

وذكر سيبويه أن الخليل علل لمجيء " فداء " بالجر والتنوين بقوله : " وسألت الخليل عن قوله : فداءٍ لك فقال : بمنزلة أمس - لأنها كثرت فى كلامهم والجر كان أخف عليهم من الرفع إذ أكثروا استعمالهم إياه ، وشبهوه بأمس ، ونوّن لأنه نكرة ، فمن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء " [3] .

ويعلل الخليل فى باب مايقدم فيه المستثنى نحو : مافيها إلا أباك أحد ، ومالى إلا أباك صديق بقوله : " إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه ، لأن الاستثناء إنما حده أن تداركه بعد ماتنفى فتبدله ، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى ... وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه " [4] .

وغير ذلك من التعليلات كثيرة - بل تفوق حد الكثرة - ومرجعها كتاب سيبويه . ويتضح لنا من خلال تعليلاته المنهج الذي انتهجه ، فهذه التعليلات سهلة لا تعقيد فيها ، قريبة من الواقع اللغوى ، بعيدة عن الفلسفة والجدل ، يغلب عليها الجزم والتقرير لا التخيل والجدل . ومن الجدير بالذكر أن هذه التعليلات تلتزم موافقة الإعراب للمعنى فلم يكن للنحوى أن يجيز وجوهاً عدة من الإعراب دون مراعاة

(١) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى : صـ ٧٧ بتصرف .
(٢) الكتاب : ٣ / ١٠٦ .
(٣) الكتاب لسيبويه : ٣ / ٢٠٢ .
(٤) المصدر نفسه : ٢ / ٣٣٥ .

اختلاف المعنى ، وهذا هو مادفع الخليل إلى القول : " والموضع موضع نصب لأن المعنى معنى نصب ... " وهو لا يقصد بهذا (خشنت بصدره) وحده ، وإنما معه قول الله تعالى " وكفى بالله شهيداً " .

وسهولة التعليل هذه إنما جاءت من سلامة السليقة ، " فقد كان الخليل وصحبه أهل هذه اللغة التى عاشت على ألسنتهم حية ، وكانت في عقولهم خصبة نشيطة .. فاستلهموها عللها فلم تتأبَّ ، وكانت كما هى على مر العصور مرنة بيد العالم ، عسيرة على الجاهل ، وقد كان الخليل من أذكى علمائها فأسلست له القياد ومنحته من علومها ماأراد ... " (١) .

كذلك نرى أن علل الخليل كانت وليدة قريحته لا تصنع ولا تكلف فيها ، ولم تثقل كاهل النحو بشيء ، بل تكشف عنه بعض الحجب التى أسدلت عليه ، فيبدو واضحاً جلياً لا يعتريه لبث ولا إيهام .

وقد سبق القول بأن الخليل لم يأخذ هذه العلل من تعليلات العرب ، وإنما كانت العرب تنطق على سجيتها ، ثم يلحظ مواقع تعليلاتها ، فيعلل هو بما رأته نفسه ، فإن أصاب فهذا الذى التمسه من كلامها ... .

سيبويه (المتوفى سنة ١٨٠هـ) :-

لقد اتبع سيبويه طريقة أستاذه الخليل بن أحمد فى التعليل من حيث السهولة ، والصدور عن طبع صاف وحس أصيل مرهف ، فهو يعلل لا لغرض التعليل ، وإنما لبيان السبب كيما تتضح الصورة ويظهر المراد .

وهو لا يريد من التعليل غير مايتفق مع واقع اللغة " ولذلك لم يحجم عن تقبيح عمل زملائه الذين أكرهوا اللغة ووضعوها على غير ماوضعتها عليه العرب لتلائم أحكام النحو الذى صنعوا ... فعقد لذلك باباً عنوانه : " هذا باب استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ماوضعته العرب " (٢) .

---

(١) النحو العربى : صـ٥٨ ، صـ ٥٩ د. مازن المبارك .

(٢) النحو العربى د. مازن المبارك صـ ٦٥ ، والباب بالكتاب : ١ / ٣٢٤ .

كما إننا نلاحظ خلو تعليله من الجدل ، فكان يلقى علته وفقاً لما يقتضيه المعنى والإعراب ، ولا يتخذ من التعليل غاية ، بل ما هو إلا وسيلة للتوضيح وكشف الغموض وإزالة اللبس ...

وإذا كان للخليل بن أحمد فضل السبق ، فإن لسيبويه فضل التوسع والاستزادة الحسنة ، وذلك عن طريق سيره الدقيق علي منهج من سبقه مع استعماله للقياس الذى أحكم قواعده وأصوله ، حتى إن بعض العلماء يرون أن كتاب سيبويه يعلم البحث والنظر والقياس كما يعلم النحو سواء بسواء ... يقول عنه الاستاذ أحمد أمين : " إننا نرى فجأة كتاباً ضخماً ناضجاً هو كتاب سيبويه ولا يصح أن يكون ماقبله نواة تبين ماهو سنة طبيعية من نشوء وارتقاء " (١) .

فهذه المقولة تبين مدى حكمة سيبويه فى منهجه .

وقد سبق القول بأن الاستاذ على النجدى ناصف يرى أن سيبويه يستمد تعليلاته من كل مايمكن أن تستمد منه التعليلات إلا حقائق الفلسفة وقضايا العلوم ... ويقول أيضاً : " كان يلتمس علله من حكم العدل ، ومراعاة الأصل ، ودفع اللبس ، ومراد المتكلم ، وحال المخاطب ، وطبيعة الشيء ، وغلبة الكثرة ، ومقتضى المشابهة (٢) ... وهلم جراً .

وتكثر التعليلات فى كتاب سيبويه كثرة مفرطة سواء للقواعد المطردة ، أو الأمثلة الشاذة . وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة . فنراه يقول لتعليل عدم دخول الجزم فى الأسماء : ـ

" وليس فى الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة " (٣) .

---

(١) ضحى الإسلام : أحمد أمين : ٢ / ٢٨٥ ط القاهرة ١٩٣٣ .
(٢) سيبويه إمام النحاة : صـ ١٦٨ : ١٧١ بتصرف .
(٣) الكتاب : ١٤/١ تحقيق عبد السلام هارون .

ويعلق الاستاذ الدكتور محمد يسرى زعير على تعليل سيبويه السابق بقوله :-

" وبوسعنا أن نقول هنا : لو شاء شاءٍ أن يزعم تأثر سيبويه بالفلسفة هنا لاستوى له مايريد ، لأن سيبويه حكم بعدم الجمع بين ذهاب التنوين وذهاب الحركة في الاسم . وتلك قاعدة لم يضع أساسها العرب أصحاب اللغة ، ولكنها مستنبطة من نصوص كلامهم . والذي استنبطها إنما هو عقل النحاة والعقل هنا - حسب عبارة سيبويه - يمنع الجمع بين شيئين يضعفان الكلمة . وتلك سمة من سمات الفلسفة جعلت بعض الدارسين لايجردون سيبويه من التفلسف بطريق اليونان .

والحق ماذكره الاستاذ على النجدى من تبرئة ساحة الكتاب من هذه الفلسفة . ولا أدل على ذلك من أنه أحياناً كان يصنع قياساً جميلاً يضفى على اللغة جمالاً وبهاء . والقياس من هذا النوع بعيد كل البعد من الأقيسة اليونانية التى ترهق العقل وتكد الذهن . وحسبنا فى هذا المقام أن نذكر تعليل سيبويه للممنوع من التنوين إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه . ولوتركه بدون تعليل لما وقع عليه لوم ولا اعتراض لأنه هكذا ورد على لسان العرب ... بل راح يلتمس لذلك سبباً يوضح هذا المسلك اللغوى فنراه يقول : " يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء " (١) أى أن مالا ينصرف اسم فلا غبار على انصرافه فى الشعر ، كما أن سائر الأسماء تصرف فيه وفى غيره . وسيبويه فى ذلك إنما يريد أن يوضح لنا طبع العربى حينما يضطر إلى صرف ما لا ينصرف ، وهو أنه يعود بالكلمة إلى أصلها من الصرف . بل إنه ذهب إلى ماهو أبعد حيث قال فى نهاية تلكم الفقرة : " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً " (٢) . فكأن سيبويه كان يقرأ ما فى صدور العرب ويستشف ما فى نفوسهم " (٣) .

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٦ .

(٢) الكتاب : ١ / ٣٢ .

(٣) منهج سيبويه فى البحث النحوى بين المنهج المعيارى والمنهج الوصفى صـ ٢٣ : ٢٤ بتصرف للدكتور / محمد يسرى زعير .

ونراه يعلل لوجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء بقوله : " اعلم أنها إذا كانت فى موضع اسم مبتدأ ، أو موضع اسم بنى على مبتدأ أو فى موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مجرور أو منصوب ، فإنها مرتفعة ، وكينونتها فى هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهى سبب دخول الرفع فيها .

وعلته : أن ماعمل فى الأسماء لم يعمل فى هذه الأفعال على حد عمله فى الأسماء كما أن مايعمل فى الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل فى الأسماء ، وكينونتها فى موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ ... ومن زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء ، فإنه ينبغى له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم ، ويجرها إذا كانت فى موضع ينجر فيه الاسم ، ولكنها ترتفع بكينونتها فى موضع الاسم ... " (١) .

ومن تعليلاته أيضاً : تعليله لخفة النكرة وثقل المعرفة فيقول : " واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهى أشد تمكناً ، لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ماتعرف به ... " (٢) .

ويعلل كذلك لعدم دخول الجر فى الأفعال بقوله : " وليس فى الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس فى الأسماء جزم ، لأن المجرور داخل فى المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك فى هذه الأفعال " (٣) .

ومن تعليلاته أيضاً : يعلل لاختصاص الاستفهام بالأفعال بقوله : " ... وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك ، ألا ترى أنهم يقولون : هل زيد منطلق وهل زيد فى

---

(١) الكتاب : ٣/ ٩ : ١١ بتصرف .
(٢) الكتاب : ١ / ٢٢ .
(٣) الكتاب : ١ / ١٤ .

الدار ... فإن قلت : هل زيداً رأيت ، وهل زيد ذهب ؟ قبح ولم يجز إلا فى الشعر ، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل ، فإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصب كما كنت فاعلاً ذلك بـ " قد " ونحوها . وهو فى هذه أحسن ، لأنه يبتدأ بعدها الاسماء ، وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر فى أنه غير واجب ... "[1] .

وهكذا نجد سيولاً متدفقة من تعليلات سيبويه - فلا تخلو صفحة من كتابه الضخم دون أن يعلل فيها للحكم النحوى المذكور .

الفراء (المتوفى سنة ٢٠٧ هـ) : -

عُرف الفراء بميله إلى الاعتزال ، ومن المعلوم أن هذا المذهب يعتمد كثيراً على العقل ، بمعنى أنه يكثر من الجدل والفلسفة فى احتجاجاته وتعليلاته ، ومن ثم نجد أن العلة اتخذت عند الفراء شكلاً آخر غير ماكانت عليه عند الخليل وسيبويه .

ونجد مايؤيد ذلك في كتابه " معانى القرآن " ، ومع ذلك فقد كان ينزع فى بعض الأحيان إلى التيسير والسهولة وموائمة المعنى . وهذا من الإنصاف لكى نذكر أن الفراء لم يكن يغالى فى إيراد الحجج المنطقية والفلسفية ، وإنما لم يكثر من إيرادها ، وكان يستخدمها بحذر .

فمع اتسام تعليله بالطابع الفلسفى لم يخلُ من اليسر والوضوح اللذين من شأنهما إبراز المعنى جلياً ... فلم يكن التعليل عنده لأجل التعليل ومن أمثلة تعليلاته : علل لضم " أيهم " فى قولنا " سل أيُهم قام " فيعمل فيها مابعدها ولا يعمل فيها ما قبلها بقوله : " إذا سلطت عليها الفعل الذى قبلها أخرجتها عن معنى الاستفهام إلى معنى " من والذى " كقولك : لأضربن أيهم فعل ذلك ... "[2] .

كذلك ما أورده من تعليل عدم الحاق علامة التأنيث للفعل قبل الاسم المؤنث كما فى قوله تعالى " فمن جاءه موعظة من ربه " وجواز ذلك إذا جاء بعده

---

(١) الكتاب : ١ / ٩٨ : ٩٩ .

(٢) معانى القرآن للفراء : ١ / ٤٦ تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار .

فيقول : فإن قال قائل أرأيت الفعل بعد المصادر المؤنثة أيجوز تذكيره بعد الأسماء كما جاز قبلها ؟ قلت ذلك قبيح وهو جائز ، وإنما قبح لأن الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه مكنى من الاسم ، فاستقبحوا أن يضمروا مذكراً قبله مؤنث ، والذين استجازوا ذلك قالوا : إنما يذهب به إلي المعنى ... وهو فى التقديم والتأخير سواء ... " [1] .

أبو العباس المبرد (المتوفى سنة ٢٨٥هـ) : ـ

دخلت العلة على يد المبرد فى مرحلة جديدة لم تكن دخلتها من قبل ، وهى أن العلة أصبحت غاية لذاتها وليست وسيلة لتوضيح المعنى وتجليته كما كان الحال عليه عند سابقيه ... فقد اشتهر المبرد بالتعليل ، وكانت له فى التعليل يد طويلة وحظ موفور . " حتى باتت العلة عنده رديف الحكم النحوى لا تفارقه [2] ... " والمبرد مع هذا لم يتنصل تماماً من متابعة سابقيه فى بعض الأحكام والآراء ، وعلى وجه الخصوص " سيبويه " . فقد كان المبرد يعتبره حجة يحتج بها فى بعض الأشياء المختلف فيها .

ومن ذلك مادار بينه وبين ثعلب فى أحد المجالس إذ يروى ذلك ثعلب فيقول : " دخلت على محمد بن عبد الله بن طاهر وعنده أبو العباس محمد بن يزيد وجماعة من أسنانه وكتابه ، فلما قعدت قال لى محمد بن عبد الله : ماتقول فى بيت امرىء القيس : ـ

له متنتان خظاتاكما أكب على ساعديه النمر

فقلت الغريب أنه يقال : خظا بظاء إذا كان صلباً مكتنزاً ووصف فرساً . وقوله " كما أكب على ساعديه النمر " أى فى صلابة ساعدى النمر إذا اعتمد علي يديه . والمتن : الطريقة الممتدة عن يمين الصلب وعن شماله ، ومافيه من الغريب أن أصله خظتا فلما أن تحركت التاء أعاد الألف من أجل الحركة والفتحة . فأقبل بوجهه

(١) معانى القرآن للفراء : ١ / ١٢٨ .
(٢) النحو العربى د. مازن المبارك صـ ٦٧ .

على محمد بن يزيد فقال له أعز الله الأمير إنما أراد خظاتا الإضافة ، أضاف خظاتا إلى كما ، فقلت له ما قال هذا أحد ، فقال محمد بن يزيد : بلى سيبويه يقوله ، فقلت لمحمد بن عبد الله ماقال هذا سيبويه قط ، وهذا كتابه فليحضر ... ثم قلت وما حاجاتنا إلى كتاب سيبويه ، أيقال : مررت بالزيدين ظريفي عمرو ، فيضاف نعت الشيء إلى غيره ، فقال محمد بن عبد الله بصحة طبعه - لا والله مايقال هذا ، ونظر إلى محمد بن يزيد فأمسك ولم يقل شيئاً وقمت وتقضى المجلس ... قال الزبيدى : القول ماقال المبرد وإنما سكت لما رأى من بله القوم وقلة معرفتهم ، وقوله مررت بالزيدين ظريفي عمرو جائز جداً ... " [1] .

ومن تعليلات المبرد أيضاً مايلى : أنه علل لتسكين أخر كل مبنى إن ولى حرفاً متحركاً بقوله : " وكل مبنى مسكن اخره إن ولى حرفاً متحركاً لأن الحركات إنما هى فى الأصل للإعراب ، فإن سكن ماقبل آخره فلابد من تحريك اخره لئلا يلتقى ساكنان ... " [2] . كما علل لتحرك نون النسوة المتصلة بالفعل - مع أن أصلها السكون - بأنها لو لم تحرك لاجتمع ساكنان ، وكأن سكون ماقبلها سبب حركتها [3] . وكان يعلل لوقف العرب علي الكلمات ونقل حركتها إلى ماقبلها ، إذ يقولون قام عَمْرٌ بنقل حركة الراء إلى الميم السابقة لها ، كما يقولون مررت ببكر ، بكسر الكاف والوقف على الراء ، بأن ذلك للدلالة علي الحركة المحذوفة فى آخر الكلمة [4] .

وغير ذلك كثير . ومن خلال تعليلاته نجد أنه حول العلة إلى موضوع للبحث والنظر فأصبح التعليل على يده غاية مهدوف إليها ، ولم يعد وسيلة لإيضاح الحكم النحوى كما كان على يد سابقيه ... وهذا إن دل على شيء ، فإنما يدل على ولع المبرد الشديد بالتعليل والغوص فيه - وإن كان مجال البحث لا يسمح بالتوسع فى ذكر مزيد من تعليلات المبرد .

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطى : ٢ / ٩٢ ط بيروت .
(٢) المقتضب للمبرد : ٣ / ١٧٣ .
(٣) المقتضب للمبرد : ١ / ٤٠٦ تحقيق عبد الخالق عضيمة .
(٤) همع الهوامع : ٢/ ٢٠٨ .

ابن السراج (المتوفى سنة ٣١٦هـ) : ـ

أخذت العلة عند ابن السراج طوراً جديداً ، حيث كان يعنى عناية واسعة بالعلل النحوية ، وقد قام بتصنيف كتابه " الأصول في النحو " ومن مباحثه فيه العلة والقياس .

تأثر ابن السراج بالمنطق وأكب على دراسته ، ومما لاشك فيه تأثر النحو عنده بأساليب المناطقة . قال ابن أبى أصيبعة : " وفى التاريخ أن الفارابى كان يجتمع بأبى بكر بن السراج ، فيقرأ عليه صناعة النحو ، وابن السراج يقرأ عليه المنطق " (١) .

لم يكن ابن السراج مجرد ناقل ، أو جامع يجمع آراء سابقيه ، بل كانت له مقدرة فائقة فى التعليل والترجيح ، كما تظهر أحكامه على حظ كبير من السداد والقبول شأن العالم المعتد بعلمه المتأكد من صحة قوله وتصويب رأيه ، وكثرة حفظه وعمق إدراكه وتمكنه من الفهم .

وقد سبق القول إلى أنه قسم العلل إلي قسمين باباً سماه العلة ، وآخر سماه علة العلة . ومثل فيه برفع الفاعل . قال: " فإذا سُئلنا عن علة رفعه قلنا إنه ارتفع بفعله ، فإذا قيل : ولم صار الفاعل مرفوعاً ؟ فهذا سؤال عن علة العلة ... وهذا لا يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها وتبين فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات (٢) .

وكما هو واضح من نصه : أن العلة بها يعرف كلام العرب ، أما علة العلة فلا يعرف بها كلام العرب وإنما يستنبط منه الأحكام والأصول التى تبين فضل اللغة العربية .

ومن تعليلاته : تعليله لتسكين اخر الفعل إذا لحقه ضمير رفع متحرك فقال :

---

(١) عيون الأنباء في طبقات الأطباء : ٢/ ١٣٦ نقلاً عن مقدمة الأصول .
(٢) الأصول فى النحو لابن السراج : ١ / ٣٥ بتصرف .

" والنون في « فعلن » إنما هي ضمير وهي لجماعة المؤنث ، وأسكنت اللام فيها كما أسكنتها في « فعلت » حتى لا تجتمع أربع حركات ، وليس ذا في أصول كلامهم ، والفعل عندهم مبنى مع التاء في « فعلت » ومع النون في « فعلن » كأنه منه . لأن الفعل لا يخلو من الفاعل [1] ... " . وقد ذكر الصبان تعليلاً أوجه من ذلك : وهو أن التسكين جاء للفرق بين الفاعل والمفعول وقد توالت فيه أربع حركات ، حيث قال : " أن الموجب لسكون آخر الفعل فيما مر تمييز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا بالسكون وأكرمنا بالفتح . وحملت التاء ونون النسوة على « نا » للمساواة في الرفع والاتصال " .[2]

ثم يعلل لتسكين لام « يفعلن » وليس به علة تدعو إلى تسكينه بقوله : " وأما لَم « يفعلن » فإنما أسكنت تشبيهاً بلام « فعلن » وإن لم يجتمع فيه أربع حركات ، ولكن من شأنهم إذا أعلوا أحد الفعلين لعلة أعلوا الفعل الآخر وإن لم تكن فيه تلك العلة [3] ... " .

الزجاجي (المتوفى سنة ٣٣٧هـ) : ـ

اتخذت العلة عند الزجاجي شكلاً متطوراً خلاف ما عهدناه من قبل ، فقد تبلورت أهدافها وغاياتها وأخذت التقسيمات تسرى إليها فضلاً عن أنها خصصت بكتب معينة أفردت للتأليف فيها ... فقد أفرد الزجاجي لها كتاباً خاصاً وهو كتاب " الإيضاح علل فى النحو " الذى أفاض فيه فى الحديث عن العلة وأقسامها .

" فقد جمع فيه أهم ماعرف من علل نحوية حتى عصره سواء ما اتصل منها بمدرسة البصرة أو الكوفة أو بغداد أو نمى إلى نحوى بعينه " [4] .

والزجاجي يرى أن علل النحو " إنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها [5] " والعلل عند الزجاجي ثلاثة أضرب : تعليمية ،

---

(١) الأصول فى النحو لابن السراج : ١ / ٤٩ : ٥٠ .
(٢) حاشية الصبان : ١ / ٥٨ .
(٣) المصدر نفسه والصفحة .
(٤) فى أصول اللغة والنحو د. فؤاد حنا صـ ١٢٣ ط بيروت .
(٥) الإيضاح فى علل النحو : صـ ٦٤ .

وقياسية ، وجدلية نظرية وإنما جعلها الزجاجى هكذا ، لأنه نظر إلى ترتيبها من حيث الأهمية ، فمنها الضرورى لتحقيق غاية النحو وهى العلل التعليمية ، ومنها الضروري لتحقيق غاية اللغة وهى العلل القياسية ، إذ بها يمكن أن نجارى العرب ، فنقيس على كلامهم ، وتكفل للغة استمرار حياتها ونمائها . ومنها ماليس للنحو فيها نصيب ، ولا للغة منها نفع وهى " العلل التى تدخل فى باب المنطق والجدل ، وتكون بين القوم ... وسيلة استعلاء وتفاخر ، وسلاح اختبار وتناظر " (١) .

ومن خلال تقسيمات الزجاجى للعلة إلى هذه الأنواع الثلاثة ، نلحظ أنه كان عارفاً لأوضاع اللغة والنحو ، وبرغم تطور العلة عنده ووضع مؤلفه " الإيضاح فى علل النحو " إلا أنه لم يغالِ ولم يسرف ولم يركب الشطط في التعليل ... " بل كان ذكياً فى عنايته بالعلل الأول أو العلل التعليمية كما سماها هو ، إذ هى المحققة لغاية النحو وهى التى قَبِلَها حتى منكروا العلل كابن مضاء والقرطبى " (٢) .

ولم يكتف في كتابه الإيضاح بعرض المسائل النحوية التى يرى فيها جدالاً أو حجاجاً بين البصريين والكوفيين مفصلة ، بل كان يضيف من عنده وجوهاً من العلل والأقيسة متأثراً - فى بعض الأحيان - بالنزعة المنطقية والفلسفية . وهذا واضح لمن يقرأ تعليله لباب اختلاف النحويين فى تحديد الاسم والفعل والحرف (٣) .

السيرافى (المتوفى سنة ٣٦٨هـ) : -

يعتبر السيرافى ممن أرسوا دعائم علم النحو ، وبخاصة التعليل منه ، فهو أحد الأئمة المعروفين فى النحو واللغة والفقه والكلام ، ومما يسترعى انتباهنا أنه كان ذا باع طويل فى الفقه والكلام إلي جانب اللغة والنحو ، وهذا بلاشك يدل دلالة قوية على منهج السيرافى فى التعليل . فمن الطبيعي أن يتأثر بعلم الكلام ، فتأتى علله متسمة بالطابع المنطقى الفلسفى الذى يغلب عليه الجدل والحوار وسوق الأدلة والبراهين .

---

(١) النحو العربى د. مازن المبارك صـ ٩٦ بتصرف .
(٢) النحو العربى صـ ٩٧ .
(٣) الإيضاح فى علل النحو : الزجاجى : ص ٤٦ : ٤٧ .

توسع السيرافي في التعليل توسعاً أسعفه فيه عقله الخصب ، وأضفى عليه من روحه الكثير ، " فليس هناك شيء علله النحاة إلا وتذكر عللهم فيه ، وتضاف إليه علل جديدة ، ومالم يعللوه حاول جاهداً أن يجد له علة أو عللاً تسنده " [1] .

ومما لاشك فيه أن منهجه فى التعليل يخالف تماماً منهج سيبويه ، فقد سبق القول بأن منهج سيبويه في التعليل يغلب عليه – الجزم والتقرير ، فلا يسوق الأدلة ولا يتخيل الحوار ، لأنه لا حاجة له مع سليقته وفطرته الأصيلة ، أما منهج السيرافى فقد كان قائماً على الحوار والجدل وكثرة البراهين والأدلة .

ومن تعليلاته : أنه كان يعلل لعدم جر المضارع ، كما جر الاسم بسبع علل [2] . وتأثره بأسلوب التخيل والجدل والحوار واضح فى التعليل الآتى : ؛ قال بعضهم : الفتحة حرف من الألف ، والكسرة حرف من الياء ، وكذلك الضمة حرف من الواو ، واستدل على ذلك بشيئين : أحدهما : أنا نرى الضمة متى أشبعناها صارت واواً ... والاستدلال الثانى : ماقاله سيبويه حين ذكر الواو والياء والألف فقال : لأن الكلام لا يخلو منهن ، أو من بعضهن – يعنى ببعضهن الحركات المأخوذة منهن نحو الضمة والفتحة والكسرة ... ثم يقول – أي السيرافى – ويدخل علي هذا القول أن يقال : إذا كانت الكسرة بعض الياء ، فينبغي إذا أتممنا الكسرة ومددناها فصارت ياء ألا يكون بعد الكسرة ياء تامة لأن الكسرة بعض هذه الياء ، والذى بعد الكسرة هو البعض الآخر وفي هذا مافيه [3] ... " .

وهكذا نلحظ أسلوبه المنطقى فى عرض الحكم النحوى وتعليله ، فقد عرضه وكأنه قضية منطقية ، ثم افترض الفرض الذي أفسدها ، ومن ثم وصل إلى فسادها بأسلوبه الذى تغلب عليه النزعة المنطقية .

وهو مع هذا لم يثقل كاهل النحو كثيراً بهذا الأسلوب المنطقى ، بل نادى بتحرر النحو ورغبته فى الانطلاق من ربقة المتكلمين والمنطقيين .

---

(١) المدارس النحوية صـ ١٤٧ .

(٢) المدارس النحوية صـ ١٤٧ .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافى : ٥ / ٢٠٨ نقلاً عن النحو العربى د. مازن المبارك صـ ١١٩ .

ابن جنى (المتوفى سنة ٣٩٢هـ) : ـ

كان القرن الرابع الهجرى أخصب القرون التى مرت بها العربية ، لأن أهله قد ورثوا ثقافة القرون السابقة بعد أن ترجم للعربية أثمن مالدى اليونان والفرس والهند من ثقافات .

وكان ابن جنى واحداً من علماء هذا القرن ، وقد نال التعليل على يد ابن جنى حظاً موفوراً ، حيث خصص في كتابه " الخصائص " أبواباً كثيرة تحدث فيها عن العلة ، وعن حكمة العرب منها ، وَردَّ علي من ضعفت علته . وكان ابن جنى يري أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين من علل الفقهاء حيث قال : " اعلم أن علل النحويين – وأعنى بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين – أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين ، وذلك أنهم إنما يحيلون علي الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها علي النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه ، وذلك أنها إنما هى أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ... وليس كذلك علل النحويين " [١] .

وقال في موطن آخر : " ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله ، والحس منطوٍ على الاعتراف به ، ألا ترى أن عوارض مايوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع ، وفزع فى التحاكم فيه إلى بديهة الطبع ، فجميع علل النحو إذاً مواطئة للطباع ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد "[٢] .

وراح يؤكد أن العلل النحوية ليست في منزلة العلل الكلامية ، بل هى أقرب منها فنراه يقول : " أنا لسنا ندعى أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية ألبتة ، بل ندعى أنها أقرب إليها من العلل الفقهية [٣] ... " .

---

(١) الخصائص : ١ / ٤٩ ط الهيئة العامة المصرية .
(٢) المصدر نفسه : ١ / ٥٢ .
(٣) الخصائص لابن جنى : ١/ ٥٤ .

وقد سار ابن جنى علي تعليلات سيبويه . فبعد أن ذكر قول سيبويه " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً " قال : " وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل مااستكرهوا عليه " [1] .

كذلك تناول ابن جنى فى كتابه الخصائص مسالك العلة - وهى طرق إثباتها - وهى :-

المسلك الأول : الإجماع في عصر من العصور . قال ابن جنى : " اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص . فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره فى قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ .. وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة . فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجه كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره " [2] .

ولم يطلق العنان لمن أتى بعلة يخالف فيها الجماعة . فأخذ يقول : " إلا أننا - مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه - لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التى قد طال بحثها وتقدم نظرها ، وتتالت أواخر علي أوائل ، وإعجازاً على كلاكل - والقوم الذين لا نشك فى أن الله سبحانه قد هداهم لهذا العلم الكريم ... فإذا هو حذا على هذا المثال وباشر بإنعام تصفحه أحناء الحال ، أمضى الرأى فيما يريد الله منه ، غير معاذ به ، .. فإنه إذا فعل ذلك سُدِّد رأيه ، وشُيِّع خاطره ، وكان بالصواب مئنة ، ومن التوفيق مظنة [3] ... " .

المسلك الثانى : النص : وهو أن ينص العربى على العلة [4] . قال أبو عمرو : وسمعت رجلاً من اليمن يقول : " فلان لغوب جاءته كتابى فاحتقرها " فقلت له : أتقول جاءته كتابى ؟! فقال : نعم أليس بصحيفة ؟

---

(١) الخصائص : ١ / ٥٤ .
(٢) الخصائص : ١ / ١٩٠ : ١٩١ .
(٣) المرجع السابق : ١ / ١٩١ بتصرف .
(٤) الاقتراح فى علم أصول النحو صـ ١٣٧ .

يقول ابن جنى معقباً على ذلك : " أفتراك تريد من أبى عمرو وطبقته وقد نظروا وتدربوا وقاسوا وتصرفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غفلاً يعلل هذا الموضع بهذه العلة ، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره [1] .

المسلك الثالث : الإيمـــاء : وهو كـمـا روى أن قـومـــاً من العـرب أتـوا النبي ﷺ - فقال : من أنتم ؟ فقالوا : نحن بنو غيَّان ، فقال : أنتم بنو رشدان . فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة : إن الألف والنون زائدتان ، وإن كان عليـه السـلام لم يتفوه بذلك ، غير أن اشتقاقه إياه من الغىّ بمنزلة قولنا نحن : إن الألف والنون فيه زائدتان . وهذا واضح [2] .

المسلك الرابع : السبر [3] والتقسيم : وهو أن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها - أى يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه .

وقد مثَّل ابن جنى لذلك بقوله : " إذا سئلت عن وزن مروان فنقول : لا يخلو إما أن يكون « فعلان » أو « مفعالاً » أو « فعالاً » وهـذا مايحتمله . ثم يفسد كونه « مفعالاً » أو « فعوالاً » أنهما مثالان لم يجيئا وليس لك أن تقول فى تمثيله : لا يخلو أن يكون مفلان أو مفوالاً أو فعوان أو مفوان أو نحو ذلك ، لأن هذه ونحوها إنما هى أمثلة ليست موجودة أصلاً ولا قريبة من الموجودة كقرب فعوال ومفعال من الأمثلة الموجـودة . ألا ترى أن فَعْوالا أخت فِعـوال كـقِرواش وأخت فُعْوال كـعُصـواد ، وأن مَفعالاً أخت مِفعال كمحراب ، وأن كل واحد من مَفْلان ومفوان وفعوان لا يقرب منه شىء من أمثلة كلامهم [4] " فلم يبق إلا فعلان ...

المسلك الخامس : المناسبة : وتسمى الإخالة أيضاً ، لأن بها يخال - أي يظن - أن الوصف علة ، ويسمى قياسها : قياس علة ، وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التى علق عليها الحكم فى الأصل ، كحمل مالم يسم فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد [5] .

---

(١) الخصائص : ١ / ٢٥٠ .
(٢) الخصائص : ١ / ٢٥١ ومابعده .
(٣) السبر . الاختبار .
(٤) الخصائص : ٣ / ٦٩ : ٧٠ .
(٥) الاقتراح للسيوطى صـ١٤٤ .

. **المسلك السادس** : قياس الشبه : وهوأن يحمل الفرع على أصل بضرب من الشبه غير العلة التى علق عليها الحكم فى الأصل [1] . وذلك : " إذا أعطوا شيئاً من شيء حكماً ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه ، عمارة لبينهما وتتميماً للشبه الجامع لهما . وعليه باب مالا ينصرف . ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه ، كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه " [2] .

وغير ذلك من المسالك التي تثبت العلة . وقد تناول السيوطي هذه المسالك بالذكر فى كتابه الاقتراح [3] متأثراً بابن جنى وغيره من النحاه .

وأفاض ابن جنى في بيان العلل النحوية منكراً تقسيم ابن السراج للعلة ، وكذا تقسيم الزجاجى قبله وخاصة للعلة الجدلية النظرية ، لأنه يرى أن العلل الأخيرة تتميم للعلل الأولى . وليس هناك علة العلة ، ولا علة لعلة العلة . قال ابن جنى : " ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا - أى العلة وعلة العلة - ومثل منه برفع الفاعل ، قال : فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا : ارتفع بفعله ، فإذا قيل ولم صارالفاعل مرفوعاً ؟ فهذا سؤال عن علة العلة وهذا موضع ينبغى أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة ... ألا ترى أنه إذا قيل له : فلم ارتفع الفاعل قال : لإسناد الفعل إليه ، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد : إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه . فكان مغنياً عن قوله : إنما ارتفع بفعله حتى تسأله فيما بعد عن العلة التى ارتفع لها الفاعل ... فإن تكلف متكلف جواباً عن هذا تصاعدت عدة العلل ، وأدى ذاك إلى هجنة القول وضعفة القائل به ... فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسمُّح فيه أبو بكر أو لم ينعم تأمله ، ومن بعد : فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة ، ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد مايحله إنما صار كذلك لنفسه ، لا لأن جاعلاً جعله على هذه القضية " [4] .

---

(١) الاقتراح : صـ ١٤٥ . (٢) الخصائص : ١ / ٦٤ .
(٣) راجع الاقتراح : من صـ ١٣٧ : صـ ١٤٦ .
(٤) الخصائص لابن جنى : ١ / ١٧٤ : ١٧٥ بتصرف .

فقد ثبت إذاً أن علة العلة عند ابن جنى إنما هى تتميم وشرح للعلة المقدمة عليه .

ومن خلال هذا النص يتضح لنا منهج ابن جنى فى التعليل ، فهو لا يسرف فيه ، ولم يتخذه غاية لذاته ، إذ أنه لا يفيد شيئاً ، وإنما المراد منه أن نعرف كيف نطقت العرب ، وهذا يتحقق من العلة الأولى ، أما ما بعد ذلك من العلل فهو يؤدى إلى هجنة القول وضعف القائل به ...

أما تقسيم ابن جنى لها : فقد قسمها إلى قسمين : علة موجبة ، وعلة مجوِّزة ويفرق بينهما إذ يقول : " اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها ، كنصب الفضلة ، أو ماشابه فى اللفظ الفضلة ، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجر المضاف إليه وغير ذلك . فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها ، غير مقتصر بها على تجويزها ، وعلى هذا مفاد كلام العرب ، وضرب آخر يسمى علة ، وإنما هو فى الحقيقة سبب يجوِّز ولا يوجب . من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة هى علة الجواز لا علة الوجوب " (١) .

وبهذا يفرق ابن جنى بين العلة والسبب ، فما كان موجباً يسمى علة ، وما كان مجوزاً يسمى سبباً .

ثم يعقد ابن جنى باباً للدفاع عن علل النحو ويسميه : " باب فى الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو فى نفسه عن إحكام العلة " ويقول فيه : " اعلم أن هذا الموضع هو الذى يتعسف بأكثر من ترى . وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم ، فيرى لذلك أن ما أوردوه من العلة ضعيف واهٍ ساقط غير متعال " (٢) .

---

(١) الخصائص : ١ / ١٦٥ .
(٢) الخصائص : ١ / ١٨٥ .

وهو في هذا الباب يرتفع بشأن علل النحو ... كما تعرض ابن جنى لتخصيص العلة [1] وعن دور الاعتلال [2] ، وأن الشيء لا يكون علة نفسه [3] . ومن ثم يتضح أن ابن جنى قد استوفى علل النحو بالبحث حيث أعطاها قسطاً كبيراً من اهتمامه ، مع رفضه لكل ماتثبت فيه المغالاة ، فقد كان ابن جنى دقيقاً جداً في تعليله ، لم يطلق العنان للتعليل ، بل اشترط العلة الصحيحة ، وقد بينا فيما سبق أن ابن جنى لم يقبل إلا العلل الأول ، وما بعد ذلك فهو شرح وتتميم لها .

وهذا المنهج يعد منهجاً سديداً فى التعليل حتى إن بعض الباحثين يرى أن " حديثه عن العلل الصرفية ينهض علماً قائماً بذاته يطلق عليه " علم أصول التصريف " ... ويكفى ابن جنى فخراً ما توصل إليه فى رأيه عن علة العلة ، وأنها ليست موجودة على هذا الوضع ، لأن ذلك يقتضى تصاعد العلل ، وإنما هى تتميم للعلة الأولى والعلة لا تكون معلولة ... بينما نجد ابن مضاء يهتف بنفس النظرية ، ولكن بطريقة تنقصها عقلانية ابن جنى ، ثم يدعى أنه ابتدع هذه النظرية ولم يسبق بها .. وهذا مما سيأتى بيانه عند عرضنا لرأى ابن مضاء ومناقشته .

الزمخشرى : ـ

يعد الزمخشرى من أجل علماء عصره وأوسعهم شهرة ، ونبغ فى علوم شتى منها النحو ، ومن كتبه في النحو الأمالى والمفصل والنموذج . وقدم الزمخشرى لكتابه المفصل ببيان الصلة بين العربية والعلوم الإسلامية ، وأن أصول الفقه مفتقرة إلى علم الإعراب .. ومن المعروف أن الزمخشرى كان معتزلى العقيدة ، بل هو من كبار المعتزلة ، ومن ثم فلا عجب أن نجد نحوه مصطبغاً بالصبغة العقلية التى اتسم بها المعتزلة ..

---

(١) المصدر نفسه : ١ / ١٤٥ .
(٢) الخصائص : ١ / ١٨٤ .
(٣) المرجع السابق : ١ / ١٨٥ .

وهذا واضح من تعليله لرفع المبتدأ أو الخبر إذ يقول في المفصل : " المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك : زيد منطلق . والمراد بالتجريد : اخلاؤهما من العوامل التي هي " كان وإن وحسب وأخواتها .. " لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع .. وإنما اشترط فى التجريد أن يكون من أجل الإسناد ، لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا فى حكم الأصوات التى حقها أن ينعق بها غير معربة ، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب ، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما ، لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه . نظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبهاً ومشبهاً به كانت عاملة فى الجزئين ، وشبههما بالفاعل أن المبتدأ مثله فى أنه مسند إليه ، والخبر فى أنه جزء ثان من الجملة " [1] .

فمن التأمل في النص نلمح النزعة المنطقية العقلانية التى تميل إلى الفرض والاستنتاج ، كما أنه يستخدم القياس بطريقة منطقية كذلك . ومثل ذلك شواهد كثيرة في المفصل . فهو معرض لابداع العقل فى المنطق والتعليل المنطقى .

وبرغم ذلك ، فله تعليلاتَ وطريقة فى أحاجيه التى شرحها السخاوى ، من هذه الأحاجى قوله : " أخبرنى عن سبب متى أذن بالذهاب تبعه سائر الأسباب – ثم يجيب – هو التعريف فى نحو أذربيجان وداربجراد وخوارزم ، إذا ذهب عنه بالتنكير لم يبق لسائر الأسباب أثر وهى التأنيث .. والعجمى .. والتركيب " [2] .

وغير ذلك كثير من الأحاجى التى يطلق فيها سؤالاً يكون أحياناً عن العلة أو السبب ، ونلمح فى تعليلاته النزعة المنطقية . فهو يميل إلى استخدام العقل أكثر من أن يعتمد على نصوص قديمة ، ولذلك فهو يكثر من الاستدلال والقياس وغير ذلك من أساليب المنطق .

---

(١) المفصل فى العربية : صـ ٢٣ : ٢٤ وانظر شرح المفصل : ١ / ٨٣ .
(٢) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي : ٣ / ١٥ .

أبو البركات الأنباري (المتوفى سنة ٥٧٧هـ) : ـ

اشتهر أبو البركات الأنباري بعلمه الواسع في أصول الفقه والجدل والكلام . وأخذ يدمج المسائل الفقهية في المسائل النحوية وهو لا ينكر ذلك ، بل يصرح به فيقول في مقدمة الإنصاف : " وبعد فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين المشتغلين عليّ بعلم العربية سألوني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوى البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ليكون أول كتاب صنف في العربية على هذا الترتيب ، وألف على هذا الأسلوب ، لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ، ولا ألف عليه أحد من الخلف " (١) .

ويصرح الأنباري بأنه واضع أصول الجدل في النحو ، وأنه سار بأصول النحو على حد أصول الفقه فيقول : " علوم الأدب ثمانية : اللغة والنحو والتصريف والعروض والقوافي وصنعة الشعر وأخبار العرب وأنسابهم ، وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما : علم الجدل في النحو .. وعلم أصول النحو ، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة .. وقياس الشبه .. إلى غير ذلك على حد أصول الفقه ، فإن بينهما من المناسبة مالا خفاء به ، لأن النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول (٢) ... " .

من خلال ماسبق يتضح لنا كيف اقتحمت المسائل الفقهية كتب النحو ، وكيف نهج اللغويون نهج الفقهاء والمتكلمين وامتزجت أصول النحو بأصول الفقه . والعجب من الأنباري الذي يفاخر بأنه واضع علم الجدل في النحو ، وتأثره بالنزعة المنطقية بادٍ في تعليله بأن النحو يشبه الفقه ...

هذا وقد أفرد الأنباري كتاباً آخر لأساليب الجدل والمحاورات والمناظرات ،

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : الأنباري : المقدمة .
(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي : ١ / ٨ .

وهو كتاب " الإغراب فى جدل الإعراب " فيقول فى مقدمته : " إن جماعة من أصحابه قد سألوه أن يلخص لهم كتاباً فى جدل الإعراب معرًى عن الإسهاب ، مجرد عن الإطناب ليكون أول ماصنف لهذه الصناعة فى قوانين الجدل والآداب ليسلكوا به عند المجادلة والمحاورة والمناظرة سبيل الحق والصواب [1] ... " . فهذا الكتاب أول مايدل عليه : شدة تأثر علم النحو بعلم الكلام والمنطق .

وليس ذلك فقط ، بل له كتاب آخر يسمى : " لمع الأدلة " سلك فيه مسلكاً منطقياً يقوم علي الاستدلال ثم يصل إلى النتائج ... وفصّل القول فيه فى النقل والقياس والعلة . هذا بالإضافة إلى كتابه " أسرار العربية " الذى يعنى فيه بالعلل ويشرحها بأسلوب قائم على الجدل والمناظرة والحوار ...

وهكذا توطدت صلات النسب بين النحو وعلم الفقه وعلم الكلام ، وأصبح الجدل فى النحو صنعة توضع لهاالقوانين وتؤلف فى أصولها الكتب ، وليس غريباً أن تظهر هذه الكتب فى القوانين الأصولية للجدل النحوى ، بل كان ظهورها أمراً طبيعياً فى القرن السادس بعد أن كان الجدل قد ظهر عملياً واستقر قبل ذلك بقرنين[2] .

ومن ثم يمكننا القول بأن الأنبارى من المغالين المسرفين فى المنهج التعليلى ، والذين أثقلوا كاهل النحو بعلم الكلام وعلم أصول الفقه وغيرهما من المنطق والفلسفة والجدل والمناظرة . وأوضح دليل على ذلك كتابه الإنصاف الذى يقوم فيه بعرض الخلاف وحجج كل فريق وأدلته ثم تضعيف أدلة أحد الفريقين بكثرة البراهين والأدلة والعلل والجواب عن " ولِمَ " وهكذا .

ابن مضاء القرطبى (المتوفى سنة ٥٩٢هـ) :-

كان ابن مضاء من علماء القرن السادس بالأندلس ، وكان حجة وإماماً فى

(١) مقدمة الإغراب فى جدل الإعراب : الأنبارى . ط دمشق سنة ١٩٥٧ .
(٢) النحو العربى : ضـ ١٣٦ .

الفقه الظاهرى والحديث النبوى . وهذا ماأطلق عليه بمذهب الظاهرية الذى يرفض القياس ومايتصل به من علل ، ويكتفى بالظاهر من القرآن والحديث .

وإذا نظرنا إلى دراسة النحو في هذا القرن بالأندلس نجد أنها وصلت إلي مستوى النضج الذى يماثل مستواه في القرن الرابع الهجرى فى المشرق . فقد عكف نحاة الأندلس علي نحو المشرق يدرسونه ويتناولوه بالشرح والتفصيل ، وقاموا بالتعليق علي أشهر مؤلفات المشارقة . واستخدموا المنطق وتوسعوا فى العلل حتى صارت مؤلفاتهم بها كثير من الألغاز .

وجاء ابن مضاء – وهو متأثر بالمذهب الظاهرى – وناقش مناهج التفكير فى النحو وقدم فيها رأيه واجتهاده في ثورة عنيفة آنذاك على النحو والنحويين .

يقول أحمد أمين : " إن هؤلاء النحويين جميعهم كانوا يدورون فى فلك سيبويه فإن اجتهد أحد كابن مالك وأبى حيان فكالذى نسميه فى الفقه اجتهاد مذهب لا اجتهاداً مطلقاً ، فقد وضع الخليل وتلميذه سيبويه بناء في النحو قوى الدعائم لم يسهل هزه ولا نقضه ، إنما الذى خرج واجتهد اجتهاداً مطلقاً هو ابن مضاء الأندلسى القرطبى [1] .. " .

لقد استلهم ابن مضاء ثورته العنيفة لاعلى الفقه والفقهاء ، وإنما على النحو والنحاة إذ وجد مادة العربية تتضخم بتقديرات وتأويلات وتعليلات وأقيسة وشعب وفروع وآراء لا حصر لها ... فمضى يهاجمها فى ثلاثة كتب : " المشرق في النحو " و" تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان " و" الرد على النحاة " الكتاب الأخير هو الأثر الوحيد الذي وصل إلينا وحققه الاستاذ الدكتور / شوقى ضيف ، ومنه عرف منهجه واجتهاده . فنادى فيه بتحرير النحو من القيود والأغلال التى كبله بها العلماء

(١) ظهر الإسلام لأحمد أمين : ٢ / ٩٥ نقلاً عن أصول النحو العربى : صـ ٤٦ .

والشرقيون .. وأنكر بعض أصولهم النحوية ، فهاجم نظرية العامل [1] التى عقَّدت النحو وأكثرت فيه من التقديرات والمباحث التى لا طائل وراءها فى رأيه ... كذلك استلهم مذهبه الظاهرى الذي يرفض ماوراء ظاهر النصوص من تقديرات وتأويلات [2] ، ويتسع في مهاجمة النحاة لظاهرة التعليل ، فهو يري وجوب اسقاط العلل الثوانى والثوالث من النحو ... لأنهما ليسا فيهما نفع ولا فائدة فى ضبط الألسنة . وفيما يلى بيان موقفه من التعليل بالتفصيل : ـ

موقف ابن مضاء من " التعليل " : ـ

قسم ابن مضاء التعليل إلى علل أول ، وعلل ثوانى وثوالث ، ويفرق بين العلل الأول والعلل الثوانى والثوالث . بأن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظرة والعلل الثوانى هى المستغنى عنها فى ذلك ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة [3] . ويعلق صاحب أصول النحو على العلل الأول بقوله : " وتقييد العلل الأول بأنها لمعرفة كلام العرب يصور المهمة التى تقوم بها هذه العلل ، أو بعبارة أقرب : إنها القوانين المستنبطة من كلام العرب ، القوانين التى ينتظم بها هذا الكلام ويصح نطقه [4] ...

ثم بعد تقسيمه للعلة يذهب إلي إلغاء العلل الثوانى والثوالث ، ويفهم من ذلك الاكتفاء بالعلل الأول فيقول : " ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثوانى والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن " زيد " من قولنا " قام زيد " لم رفع ؟ فيقال لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب . ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ، ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه

---

(١) الرد علي النحاة . صـ ٧٦ تحقيق د. شوقي ضيف .
(٢) الرد على النحاة : صـ ٨٧ : ٩٠
(٣) الرد على النحاة . صـ ١٣١ تحقيق د. شوقي ضيف
(٤) أصول النحو العربي د. محمد عيد صـ ١٥١ .

إلى غيره ، فسأل لم حُرِّم ؟ فالجواب علي ذلك غير واجب علي الفقيه ... ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه ، وقال فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ، قلنا له لأن الفاعل قليل ... والمفعولات كثيرة فأعطى الأثقل الذى هو الرفع للفاعل ، وأعطى الأخف الذى هو النصب للمفعول ... فلا يزيدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوباً باستقراء المتواتر الذى يوقع العلم " (١) .

وبالتأمل فى هذا النص نجد ابن مضاء معترفاً بالعلل الأول ، وهى أن " زيد " مرفوع فى المثال " قام زيد " لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع . وهذا نظير " إذا حكم القاضى على إنسان بالقتل قصاصاً . فسأل سائل : لم حكم عليه بالقتل ، فالجواب : لأنه قاتل (٢) ... " .

ثم أراد ابن مضاء قطع طريق العلل التالية ، فذكر أنه لو سأل سائل : ولم رفع الفاعل ؟ كانت الإجابة : أن العرب نطقت هكذا .. ويعلق الاستاذ الدكتور محمد يسرى زعير علي ذلك بقوله : " ولو تأملنا لأدركنا أن هذا يستلزم علة ثانية وهى : أن النحاة استقرأوا كلام العرب فوجدوهم يرفعون الفاعل فهى علة نحوية أيضاً ... إذن فابن مضاء هنا يعترف بعلة ثانية . وقد صرح بذلك حينما قال : والعلل الثوانى هى المستغنى عنها في ذلك ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة " (٣) .

فمع إنكار ابن مضاء للعلل الثوانى ، فإنه لا مناص له من أن يعترف ببعضها وهى العلل المقطوع بها " مثل قول القائل : كل ساكنين التقيا فى الوصل وليس أحدهما حرف لين ، فإن أحدهما يحرك وسواء كانا فى كلمتين أو في كلمة واحدة مثل قولنا أكرم القوم .. قال تعالى : " واذكر اسم ربك " ويقال : مدٌّ ويمدّ اجتمعت الدال

(١) الرد على النحاة : صـ ١٣٠ - ١٣١ بتصرف يسير .
(٢) منهج سيبويه في البحث النحوى بين المنهج المعيارى والمنهج الوصفى صـ ٧٦ .
(٣) المرجع السابق والصفحة

إلى الدال والأولى ساكنة فحركت الثانية لالتقائهما ... فيقال لم حركت الميم في " أكرم " وهو أمر ، فيقال له : لأنه لقي ساكناً آخر وهو لام التعريف . وكل ساكنين ، التقيا بهذه الحال ، فإن أحدهما يحرك ، فإن قيل ولِمَ لمْ يتركا ساكنين ؟ فالجواب : لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق ، فهذه قاطعة وهي ثانية " [1] . فارتضى ابن مضاء هنا العلة الثانية لأنها مقطوع بها . وقد لخص د. محمد عيد مذهب ابن مضاء في التعليل فيقول : " إن أساس رأيه في التعليل ومنهجه الذي انتهجه هو أن مايفسر النطق مقبول ، ومالا علاقة له بالنطق مرفوض " [2] .

ولا يفوتنا التنبيه على أن ابن مضاء قد خلط بين المسائل الفقهية والمسائل النحوية برغم دعوته إلى تحرر النحو من القيود التي أثقلت كاهله . وذلك في أقل مثال ضربه وهو أن الفاعل مرفوع ، ولا فرق بين ذلك وبين ماعرف بالنص أنه حرام . وهذا أمر طبعي ممن اشتغل بهذا المذهب في الفقه والحديث . ومن ثم فلا مجال له أن يعيب على الأقدمين خلطهم بين مسائل الفقه ومسائل النحو .

مما سبق بيانه يتبين لنا أن ابن مضاء حاول " أن ينفي من النحو كل ما لا يستقيم ومذهب الظاهرية ، فهو ينفي منه نظرية العامل ، وهو ينفي منه العلل الثواني والثوالث على نحو ماينفي الظاهرية العلل من الشرع الحنيف حتى يستقيم النحو مع مذهب الظاهرية من جهة ، وحتى يستريح من كثرة مافيه من علل مصطنعة لا تهدى إلى الحق ولا إلي مايشبه الحق " [3] .

فالعصر والبيئة أتاحا لابن مضاء جواً ملائماً لدعوته وفكرته ، وكذلك الظروف الفكرية التي خلقتها طبيعة دولة الموحدين المذهبية . وكانت دعوة الموحدين قائمة على العودة بالدين إلى منبعه الأول : كتاب الله وسنة نبيه ، أما ما دون ذلك من أقيسة الفقهاء وتعليلات المجتهدين فهم يرفضونه بشدة .

---

(١) الرد علي النحاة : صـ ١٣١ : ١٣٢ .
(٢) أصول النحو العربي : صـ ١٥٧ .
(٣) المدخل إلى الرد علي النحاة : صـ ٣٧ .

ومن ثم فلم يكن ابن مضاء فى دعوته الثائرة هذه إلا ابن بيئته الثائرة وابن مذهبه المتحرر ، فهذه الفكرة وجدت فى نفسه هوى لأن ينهض بها ويدافع عنها لأنها منسجمة مع مذهبه الفقهى تماماً ، كما انسجمت مع ظروف بيئته وعصره .

تعقيب

إن نظرية ابن مضاء هذه بمثابة نافذة نطل منها على الظروف الراهنة فى بيئته آنذاك .. أو إن شئت فقل إنها مرآة عكست لنا بريق شعاع فكرى لمع فى تلك الفترة .

ولكن لنا أن نتساءل : هل كان ابن مضاء مبتدعاً لهذه النظرية ولم يسبق إليها .. ؟

إذا ما تصدينا للإجابة على هذا السؤال فإنه يجدر بنا أن نقلب في صفحات الزمن فنعود إلى بدايات القرن الرابع الهجرى لنجد شروق اتجاه فكرى يشق رداء الليل ويدرج من وسط تلك الاتجاهات المتعددة لينقى النحو من سلطان العلوم الأخرى . وقد حمل لواء هذا الاتجاه " أبو إسحاق الزجاجى " الذى قسم علل النحو إلى ثلاثة أضرب ، وقد استوحى تقسيمه هذا من نظرته إلى الارتباط بين العلة وغايتها ... قسمها إلى علة تعليمية ، وأخرى قياسية ، وثالثة جدلية نظرية . وماالعلة الأولى التى قبلها ابن مضاء وخصها بالنحو إلا تلك العلة التعليمية عند الزجاجى ، بل إن ألفاظ تعريف كلتاهما تكاد تتفق .

فالزجاجى يرى أنها هى التى يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب ... وابن مضاء يؤكد نفس التعريف ، إذ يعرف العلل الأول بأنها التى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بكلام العرب ... فما الأمر إلا تحريف فى التسمية .

ولم تكد دعوة الزجاجى تتلاشى وسط هذا الركام الهائل الذى رسف علم

النحو بأغلاله وقيوده من فلسفات وحدود منطقية حتى ظهر من ينهض بها من جديد ، فإذا بأبى الفتح بن جنى زعيم أهل عصره بلا منازع ، ينكر ماسماه أبو بكر بن السراج " علة العلة " ، وهو نفس مايطلق عليه ابن مضاء " العلل الثوانى والثوالث " ، ويرى أن الذى سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ وأنه شرح وتتميم للعلة الأولى . ويعترض ابن جنى على " علة العلة " اعتراضاً شديداً ، لأنه يؤدى إلى تصاعد عدة العلل ... فالعلة الحقيقية لا تكون معلولة ... ويرى أن علة العلة لا تكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ...

فهل زاد ابن مضاء شيئاً لم يذكره سابقوه ... ؟ بل إننى - أقرر - أن الفكرة عندهما واحدة . والدليل على ذلك قول الدكتور شوقى ضيف : " فإذا هو - أى ابن مضاء - يهاجم العلل الثوانى والثوالث - مستضيئاً بابن جنى في إنكاره علة العلة[1] ... " ، بيد أنها تختلف فقط فى طريقة العرض التى يظهر فيها اندفاع ابن مضاء وحماسته التى لا تقاس بتعقل ابن جنى ورصانته ...

فضلاً عن أن تقليد ابن مضاء لابن جنى لم يقف إلى هذا الحد ، بل جاوزه إلى التمثيل ، فحتى المثال الذى ضربه ابن مضاء هو نفس المثال الذي مثل به سابقه ابن جنى ، وهو رفع الفاعل والتعليل له ولما بعده إلى أن تتصاعد العلل ...

ثم ما لابن مضاء يعيب على علماء المشرق خلطهم بين أصول الفقه وأصول النحو وهو نفسه لم يستطع أن يتخلص من ذلك ، فهو فى المقام الأول من أعلام الظاهرية ، فكان الأحرى به أن يبدأ بنفسه ، وقد سبق قوله وهو يجزم بكراهة السؤال عن العلل الثوانى " وذلك مثل من علم أن شيئاً ما حرم بالنص ثم يسأل : لم حرم ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه .. " فها هو ذا لم يستطع أن يتخلص من ربقة الفقه والكلام .

وثمة شيء اخر يسترعى انتباهنا وهو ماذكره محقق كتاب " الرد على النحاة

---

(١) المدارس النحوية : صـ ٣٠٦ بتصرف .

" من أن " ابن مضاء أراد أن يرد نحو المشرق إلي المشرق [1] ... فهل هناك نحو عربى يضاهى نحو المشرق ؟! وأى نحو هذا الذى يريد ابن مضاء أن ينهض به ويرد نحو المشرق إلى المشرق .

وعلى كل فهذه عبارات لايحوجها الرد لأن نحو المشرق - على حد اطلاقه - أقوى من أن يدافع عنه ... ومالنا إلا أن نقول : " هذه بضاعتنا ردت إلينا " .

وإن كنت لا أنكر أن هناك من النحويين من أجحف فى التعليل ونحا به إلى قواعد المنطق والفلسفة ، إلا أن هذا لا ينفى وجود من نهض بالنحو ولم يأل جهداً فى تخليصه من سلطان هذه العلوم ...

والتعليل فى هذا شأنه شأن أى ظاهرة نحوية كانت وليدة ثم تتوالى مراحل تطورها ونموها . ومن الطبعى جداً أن يظهر من يغالى ويسرف ، ويظهر أيضاً المعتدلون نتيجة طبيعية لظهور هؤلاء المغالين ، فيدافعون عن تلك الظاهرة ويعودون بها إلى ظواهرها وأصولها ... وهذا هو شأن التعليل .

السيوطى (المتوفى سنة ٩١١هـ) : -

كان السيوطى من جلة علماء العربية ، نبغ فى فنون كثيرة ، وألف فى شتى العلوم مؤلفات تربو علي الثلاثمائة . من أشهرها فى النحو : جمع الجوامع وشرحه همع الهوامع ، والأشباه والنظائر ، والمزهر ، والاقتراح فى أصول النحو ...

تأثر السيوطى بأصول الفقه فسلك بالعربية سبيل الفقه ، وسلك مسلك الفقهاء في التأليف والتصنيف .

انتهج السيوطى منهجاً فلسفياً فى تعليلاته ، وكان مغرماً بالتعليل والغوص فيه وجمع شوارده ، وكتبه مليئة بذلك . فنجده يقول فى مقدمة همع الهوامع : " كنت أريد أن أضع عليه - يعنى علي جمع الجوامع - شرحاً واسعاً كثير النقول طويل

---

(١) المدخل إلي : الرد علي النحاة صـ ١٧ .

الذيول جامعاً للشواهد والتعاليل معتنياً بالأنتقاء للأدلة والأقاويل [1] ... " . ونجده في كتابه الاقتراح متأثراً بابن جنى فى ذكر العلة وأنواعها وطرق إثباتها وغير ذلك .

يقول عن العلة أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها ، ورد على من اعتبر علل النحو واهية متمحلة لأنها تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها ، بأن من يرى ذلك فهو " بمعـزل عن الحق " [2] ..

وشرع فى تقسيم العلل إلى قسمين : علة تطرد علي كلام العرب وتتساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم [3] . وهو فى ذلك التقسيم متأثر بمن سبقه من النحاة أيضاً . ويرى كذلك أن العلة قد تكون بسيطة : وهى التى يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال والجوار والمشابهة . وقدتكون مركبة من عدة أوصاف اثنين فصاعداً : كتعليل قلب " ميزان " بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة . فالعلة ليس مجرد سكونها ، ولا وقوعها بعد كسرة ، بل مجموع الأمرين . وذلك كثير جداً [4] .

وتأثر بالأنبارى في التعليل بالعلة القاصرة - أى اقتصار التعليل بها على مواضع معينة دون غيرها - فجوزها قوم وذلك كالعلة فى قولهم " ماجاءت حاجتك " حيث أجريت " جاءت " مجرى " صارت " فجعل لها اسم مرفوع وخبر منصوب ، ولا يجوز أن تجرى مجرى صار في غير هذا الموضع [5] . وأنكرها قوم وقالوا : إنها علة باطلة لأن العلة إنما تراد للتعدية ، وهذه العلة لا تعدية فيها ، وإذا لم تكن متعدية فلا فائدة لها . لأنها لا ضرورة لها . فالحكم ثابت فيها بالنص لا بها [6] .

ويري كذلك : جواز تعليل حكمين بعلة واحدة وذلك كقولهم : " مررت بزيد " فإنه

---

(١) مقدمة همع الهوامع .
(٢) الاقتراح للسيوطى صـ١١٢ بتصرف .
(٣) الاقتراح : صـ ١١٥ بتصرف .
(٤) الاقتراح : صـ ١٢٣ .
(٥) المرجع السابق صـ ١٢٥ بتصرف .
(٦) الاقتراح صـ ١٢٦ .

يستدل به علي أن الجار معدود من جملة الفعل ، ووجه الدلالة منه أن الباء فيه معاقبة لهمزة النقل فى نحو " أمررت زيداً " فكما أن همزة أفعل موضوعة فيه ، كائنة في جملته ، فكذلك ماعاقبها من حروف الجر ينبغى أن يعد من جملته لمعاقبة ماهو فى جملته .

ويستدل به أيضاً علي ضد ذلك : وهو أن الجار جارٍ مجرى بعض ماجره ، بدليل أنه لا يفصل بينهما ، فهذان تقديران مختلفان ، مقبولان في القياس [1] ... ويري كذلك أنه يجوز التغليل بالأمور العدمية ، كتعليل بعضهم بناء الضمير باستغنائه عن الإعرابّ باختلاف صيغه لحصول الامتياز بذلك [2] ...

وهكذا نجد السيوطى متأثراً بمن سبقه من النحاة فى ظاهرة التعليل وإن كان يرى الغلو فيها ، ولا يدعىّ بإلغاء هذه الظاهرة كما فعل ابن مضاء من قبله .

وبهذا يتجلي لنا أن العلة عند النحاة أصلية ، فلا داعى لدعوى تأثرهم بالفكر اليونانى فيها ، لأن العرب قد عرفوها بالسليقة . فلما أراد النحاة وضع القواعد أخرجوا العلة إلى حيز الوجود وتناولوها بالدراسة بين مؤيد ومعارض وبين معتدل في ذكرها ومغال ، ورجح جانب المؤيدين علي جانب المعارضين ، وقد تفاوت المؤيدون فى تقسيمات العلة بين أولى وثانية وهكذا . ومع ذلك ، تبقى العلة أمراً معروفاً عند العرب . وإن لم يسلم بذلك البعض ، وحسبنا أن الدراسة التاريخية التي مضت تؤكد ما ذهبت إليه ...

والله الموفق للصواب ،

---

(١) المصدر نفسه صـ ١٣٠ .
(٢) المرجع نفسه صـ١٣٣ .

فهرس المراجع

(١) الأشباه والنظائر للسيوطى ط دار الكتب العلمية . بيروت .

(٢) الأصول فى النحو لابن السراج تحقيق عبد الحسين الفتلى . مؤسسة الرسالة .

(٣) أصول النحوالعربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث . د/ محمد عيد ط دار نشر الثقافة .

(٤) الإغراب فى جدل الإعراب للأنبارى ط دمشق ١٩٥٧ .

(٥) الاقتراح فى أصول النحو للسيوطى .

(٦) الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ط دار الجيل .

(٧) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى تحقيق مازن المبارك ط دار النفائس .

(٨) البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى مطبعة النصر الحديثة - الرياض .

(٩) الخصائص لابن جنى تحقيق محمد على النجار . الهيئة العامة للكتاب .

(١٠) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى تحقيق شوقى ضيف دار المعارف .

(١١) سيبويه إمام النحاة لعلى النجدى ناصف القاهرة ١٩٥٣ .

(١٢) شفاء الغليل فى بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل للشيخ حجة الإسلام الغزالى . تحقيق د / حمد الكبيسى . مطبعة الإرشاد . بغداد ١٩٧١ .

(١٣) ضحى الإسلام . أحمد أمين القاهرة ١٩٣٤ .

(١٤) ظهر الإسلام . أحمد أمين ط القاهرة .

(١٥) الفروق اللغوية لأبى هلال العسكرى ضبط حسام الدين القدسى ط دار الكتب العلمية .

(١٦) الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون مطبعة الخانجى .

(١٧) لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف .

(١٨) مختار الصحاح للرازى . ترتيب محمود خاطر ط دار المعارف .

(١٩) المدارس النحوية د/ شوقى ضيف ط دار المعارف .

(٢٠) المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى . تحقيق عبد العظيم الشناوى . ط دار المعارف .

(٢١) معانى القرآن للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار .

(٢٢) المفصل فى العربية للزمخشرى وشرحه لابن يعيش ط مكتبة المتنبى .

(٢٣) المقتضب للمبرد تحقيق عبد الخالق عظيمة . ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

(٢٤) منهج سيبويه فى البحث النحوى بين المنهج المعيارى والمنهج الوصفى د / محمد يسرى زعير .

(٢٥) النحو العربى . العلة النحوية نشأتها وتطورها . د / مازن المبارك ط دار الفكر .

(٢٦) النحو الوافى : عباس حسن ط دار المعارف .

(٢٧) همع الهوامع للسيوطى . القاهرة ١٣٢٧ .